الآراء النحوية في الأفعال عند الزرقاني (ت١٠٩٩هـ) في شرحه على مختصر خليل (ت٧٧٦هـ)

الباحثة: وسن عبد الفتاح أ.م.د. رافد حميد سويدان خلف الشعيبي

جامعة الأنبار / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الملخص:

يعدّ الفعل في اللغة العربية من أهم موادها ومكوناتها، إذ يمثل مادة كبيرة من مفرداتها، لهذا كانت دراسة الفعل كجنس من أجناس اللغة لها خصوصياتها من حيث كون الفعل ذا جوانب متعددة تشترك في تحديده لهذا أخترته موضوعاً لبحثي هذا، وقد رأيت دراسته عند عالم من علماء العربية وهو الإمام الزرقاني(ت١٠٩٩هـ) في شرحه على مختصر سيدي خليل(ت٧٧٦هـ)، وقد قسمته على مباحث، كان المبحث الأول في الفعل الماضي وما يتصل به ثم جاء المبحث الثاني في الفعل المضارع وما يدخل عليه من ناصب وجازم ثم المبحث الثالث كان في فعل الامر وما يتعلق به، وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها ثم ذكرت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: (اللغة، الفعل، الزرقاني، مختصر).

Grammatical opinions on verbs according to Al-Zarqani (d. 1099 AH) in his explanation of Mukhtasar Khalil (d. 776 AH)

Researcher: Wassan Abdel Fattah,

Assist. Prof. Dr. Rafid Hamid Suwaidan Khalaf Al-Shuaibi

Anbar University / College of Arts / Department of Arabic Language

Abstract:

The verb is defined in the Arabic language as one of its most important lexical material and components, as it represents a large part of its vocabulary. Therefore, studying it as a type of language has its own peculiarity in that there are multiple aspects in common with it. This is why I have chosen it as a topic for this research of mine. I have opted for studying it according to one of the Arabic scholars, Imam Al-Zarqani. (d. 1099 AH) in his explanation of Al-Mukhtasar of Sidi Khalil (d. 776 AH). I have divided it up into sections. The first section deals with the past tense and what relates to it. Then it was followed by the second section which is about the present tense and what is attached to it with regard to accusative and jussive particles. Then the third section was on the imperative verb and what is related to it. I concluded the research with the findings and results I have arrived at to be finally followed by references and bibliography.

Keywords: (language, action, Al-Zarqani, brief).

المقدمة:

يعد الفعل في اللغة العربية من أهم موادها و مكوناتها، إذ يمثل مادة كبيرة من مفرداتها، لهذا كانت دراسة الفعل كجنس من أجناس اللغة لها خصوصيتها من حيث كون الفعل ذا جوانب متعددة تشترك في تحديده، وموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء وهو يدل على الحقيقة وزمانها، فالفعل يدل على الحدوث والتجدد وايجاد الأثر في الشيء، وقد يأتي الافعال بدلالات متقاربة، ولكن لكل فعل مقام معلوم.

لهذا أحببت أن ادرس الفعل في اللغة العربية، ولما كان الفعل واسعاً منتشراً في كتب اللغة رأيت أن آخذه عند عالم من علماء العربية حتى يتسنى لي أن أجمع مادته بصورة مختصرة، وعليه فقد اخترت شرح الزرقاني على متخصر سيدي خليل (ت٧٧٦هـ)، إذ يعد هذا الشرح من الشروح المطولة التي أفاض الشارح فيه معلومات كثيرة من فقه وحديث ونحو وصرف وغيرها من العلوم، وقد اقتصرت على ما جاء في الشرح من مسائل نحوية على الافعال الثلاثة الماضي والمضارع و الامر.

وقد كان الشارح يذكر هذه الافعال في أثناء الشرح ويشير إليها، ولا يكتفي بتخصيص نوعها من ماضي ومضارع وأمر، إذا أضاف اليها مالم يذكره كثيرون من النحويين، وعند ذكره للفعل الماضي لا يقتصر غلى ذلك، وإنما يذهب الى تقسيم الماضي الى ماضي منقطع وماضي يدل على الاستقبال بأدوات معينة وغير ذلك.

وقد قسمت بحثي هذا على ثلاثة مباحث، أما المبحث الاول فكان في الفعل الماضي وقد ذكرت له تعريفاً أتفق عليه أكثر النحويين وقسمته الى عدة مسائل متفرعة عنه.

أما المبحث الثاني فكان في الفعل المضارع والمعروف أن الفعل المضارع يسبقه ناصب وجازم لهذا قسمته على مسائل جعلت الاول في نواصبه والثاني في جوازمه؟

أما المبحث الثالث فكان في فعل الامر وقد ذكرت له تعريفاً أيضاً وذكرت علامته ثم ذكرت الخلاف في اعرابه وعلامته.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت اليها من خلال ما كتبته، وبعدها ذكرت قائمة المصادر والمراجع التي أخذت منها.

وأخيراً أقول هذا جهدي المتواضع فان أصبت فمن الله وان أخطأت فمن نفسي وحسبي أن توخيت الصحيح في كل ما كتبته.

المبحث الأول: الفعل الماضي

عرّف النحويون الفعل بقولهم: (كلمة دلت وضعا على حدث وزمان)[١]، وقد وردت أقوال متقاربة للنحاة في تعريف الفعل الماضي، وكان من أشهر تلك التعريفات قول شيخ النحاة سيبويه الذي عرفه بقوله: (فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحَمِدَ)[٢]، وأما الكسائي فقد عرّفه بقوله: (الفعل ما دلّ على زمان كخرجَ ويخرجُ يدل بهما على ماضٍ ومستقل واتفق معه في الرأي ابن فارس)[٣]، وأما الزمخشري فقد عرفه قائلاً:(وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك)[٤]. ومن أمثلته قوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا} {الفرقان:آية ٦١}.

وأشار الزرقاني إلى الفعل الماضي بقوله: (والأسفل واجب وإن مسح فعل ماض واستظهره)[٥] وقد ذكر هنا أن الفعل (مسح) فعل ماض وهو من الباب الثالث لأن لامه حرف حلق، وهو فعل متعد.

وأورد أيضاً الفعل (عطس) وهو فعل ماض بعد قوله: (لحمد عاطس) فقال: (عطَس بفتح الطاء في الماضي وفي المضارع الكسر، والضم له مصدران عُطاس وعَطْس بسكون الطاء، وهو بخار يطلع بسرعة من الخيشوم تندفع به مضرة، وأما (عَطِش) بشين معجمة فبكسر الطاء لا فتحها ومصدره بفتحها)[٦].

وأورد الخليل الفعل (عطس) وذكر أنه: (عطس: المَعْطِسُ: الأنف من يَعْطُسُ. والمعطِسُ من يَعْطِسُ، مصدره عَطَسَ يَعْطُسُ عُطاساً وعَطِسَ يَعْطَسْ عَطَساً)[٧]

وأورد ابن فارس الفعل (عَطِشَ) فقال: (الْعَيْنُ وَالطَّاءُ وَالشِّينُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْعَطَشُ، يُقَالُ لَهُ: عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا. وَيُقَالُ إِنَّ الْمَعَاطِش)[٨].

وجاء في لسان العرب الفعل عطش وقال فيه ابن منظور عنه (العطَشُ: ضدُّ الرِّيّ؛ عطِشَ يعْطشُ عَطَشاً، وَهُوَ عاطِشٌ وعطِشٌ وعطُشٌ وعَطْشان، وَالْجَمْعُ عَطِشُون وعَطُشونَ وعِطاشٌ وعَطْشَى وعَطَاشَى وعُطَاشَى، والأُنثى عَطِشةٌ وعَطُشةٌ وعَطْشى وعَطْشانةٌ وَنِسْوَةٌ عِطاشٌ. والمُعَطَّشُ: المحبوسُ عَنِ الْمَاءِ عمْداً. والمَعاطِشُ: مواقِيتُ الظِّمْءِ، واحدُها مَعْطَشٌ، وَقَدْ يَكُونُ المَعْطَش مَصْدَرًا لِعَطِشَ يَعْطَشُ. وأَعْطَشَ القومُ: عطِشَت إِبِلُهم)[٩].

علامته:

من علامات الفعل الماضي قبوله تاء التأنيث الساكنة، مثل: أقبلتْ سعادُ. وصافحتْ أباها[١٠] وقد أورد الزرقاني هذه المسألة وقد وردّ على المصنف اسقاط تاء التأنيث من الفعل (تركا)، إذ أشار إلى ذلك بقوله: ((إن تركا القناع وصلتا بادية الشعر) وترك تاء التأنيث من تركا جائز لاتصال الفعل بضمير الغائبتين لتعليلهم وجوب التأنيث في (هند قامت) بتوهم أن ثم فاعلًا مذكرًا منتظرًا لو ترك التأنيث، إذ يجوز حينئذ أن يقال (هند قام أبوها) فلما فقد شرط الوجوب أي في تركا بقي الجواز

ولتصريحهم بأن حكم المثنى حكم المفرد شاهد عليه لا له ؛ لأن المفرد يجب تأنيثه فقول المصنف تركا صوابه تركتا بالتاء لأن الفعل إذا أسند إلى ضمير مجازي التأنيث وجب تأنيثه (كالشمس طلعت) فأحرى وجوب التأنيث إذا أسند إلى ضمير حقيقي التأنيث))[١١].

الفعل الماضي قد يدل على الاستقبال:

أشار ابن جني إلى الوظيفة السياقية ودورها الكبير في التعبير عن الزمن، وهِي (ثَلَاثَة أضْرب تَنْقَسِم بأقسام الزَّمَان مَاض وحاضر ومستقبل، فالماضي مَا قرن بِهِ الْمَاضِي من الْأَزْمِنَة نَحْو قَوْلك قَامَ أمس وَقعد أول من (أمس)، والحاضر مَا قرن بِهِ الْحَاضِر من الْأَزْمِنَة نَحْو قَوْلك هُوَ يقْرَأ الْآن وَهُوَ يُصَلِّي السَّاعَة وَهَذَا اللَّفْظ أَيْضا يصلح للمستقبل إِلَّا أَن الْحَال أولى بِهِ من الِاسْتِقْبَال تَقول هُوَ يقْرَأ غَدا وَيُصلي بعد غَد فَإِن أردْت إخلاصه للاستقبال أدخلت فِيهِ السِّين أَو سَوف قلت سيقرأ غَدا وسوف يُصَلِّي بعد غَدٍ)[١٢].

أشار الزرقاني في معرض حديثه عن الفعل الماضي، بأنه قد يأتي دالاً على الاستقبال بشرط أن يسبق بأداة تصرفه عن معنى ماضيه وأشهرها (إن وإذا)، وقد أورد في قوله:(تردد) ما يبين ذلك، فقال: (ووجه التردد أن إذا وإن دلت على الزمان بجوهرها فقد دلت عليه أن بوضعها وتضمنها؛ لأنها وإن دخلت على ماض صرفته للاستقبال إذ معنى إن دخلت الدار فأمرك بيدك أي في الزمن المستقبل ولا يصح إرادة الماضي فهي دالة على الامتداد)[١٣]

وأورد ما يؤيد كلامه من أنّ الفعل الماضي يدل على الاستقبال بقول ابن فرحون عن الفعل الماضي إذا وقع بعد الشرط ظاهرًا وهو مُسْتَقْبل المعنى، كما هو هنا فهو الجواب، (وذلك لأنّ جواب الشرط لا يكون إلَّا مستقبلًا، حَتَّى إنه لو وقع لفظه ماضيًا انقلب إلَى الاستقبال، فإذا قلت: "إن قام زَيْدٌ قام

عَمْرو" فهو قبل دخول حرف الشرط على أصله من المضيّ، وبعد دخول حرف الشرط انقلب إِلَى الاستقبال)[١٤].

كما أورد الزرقاني دليلاً آخر على أن الفعل الماضي يدل على الاستقبال إذا وقع بعد الفاء أي بجعله جواباً للشرط، وجواب الشرط يدل على الاستقبال، إذ قال في قوله تعالى {فَإِنْ فَاءُوا} [البقرة: ٢٢٦] (فإنها تستلزم تأخير ما بعدها عما قبلها فتكون الفيئة مطلوبة بعد الأربعة أشهر ولأن إن الشرطية تصيّر الماضي بعدها مستقبلًا فلو كانت مطلوبة في الأربعة لبقي معنى الماضي بعدها على ما كان عليه قبل دخولها وهو باطل)[١٥]

ورأى في القول الآخر أن الفاء ليست إلا لمجرد السبب ولا يلزم تأخر المسبب عن سببه في الزمان، بل الغالب عليه المقارنة.

ورأى أيضًا أنه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فإن كانوا فاؤوا كما تؤوّل مثله في قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} [المائدة: ١١٦] والقرينة المعينة لذلك ما دلت عليه اللام من قوله: {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} [البقرة: ٢٢٦] والتربص إذن مقصور عليها لا غير[١٦].

وعرض الزرقاني مثالاً آخر لهذه المسألة فقال: (إن أعطيتني ألفاً من الفضة أو الضأن.... فارقتك أو أفارقك) بالجزم في جواب الشرط وأعطته الألف من غالب ما عين بالمجلس أو غيره إلا لقرينة تخص الأول وصرح بالبينونة لأنه لا يلزم إنشاء طلاق عند إعطائها كما هو ظاهر المدونة خلافًا لصر وساوى هنا الماضي(فارقتك)مع (أفارقك) المستقبل لأنهما واقعان في جواب الشرط)[١٧]

وذكر أنَّ الفعل الماضي يمكن صرفه الى المستقبل بقرينة تدل على ذلك وجعل من هذا قوله (والحمل في الولد أو ما ولدت.... هذا ظاهر إذا أتى مع لفظ الماضي بقرينة تدل على قصد الاستقبال مثل أن يقول بما ولدت جاريتي أبدًا.... وإلا لم يدخل في لفظ الماضي إلا ما ولدته)[١٨].

ورأى أَنَّ قول الفقهاء: (وإقامة البينة على المنكر الخ) إن كلمة (إقامة) ظاهر تقريره أنه مصدر للفعل أقام وهو قياس في هذا، غير أنه ذهب إلى أن الصواب في هذه الكلمة أن تكون فعلاً ماضياً اتصل بعلامة التأنيث ونصب البينة على المفعولية، ورأى أن هذا الرأي خير من النسخ التي فيها (إقامة البينة)[١٩].

أزمنة الفعل الماضي:

ينقسم الفعل الماضي من حيث زمنه على ثلاثة أقسام:

اولاً: الماضي المطلق: وهو الفعل الذي لا يرتبط بزمن معين عند حدوثه، سواء أكان الزمن قريباً، كقول الله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً) (المائدة:آية ٣)، وكقوله تعالى:(وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى)، (القصص: آية ٢٠)

ثانياً: الماضي المنقطع: وهو الفعل الذي يحدث مرة واحدة، مثل قولهم: درست اللغة العربية في الجامعة.

ثالثاً: الماضي القريب: وهو الفعل الذي يسبق ب(قد) نحو، قد جاء زيد.

وقد يدل أيضاً على الحال إذا قصد به الإنشاء، الدلالة على الحال مثل قولنا: بعتك هذا البيت وقد يدل أيضاً على الاستقبال إذا جاء بصيغة الدعاء، كقولنا: رزقك الله [٢٠] ويؤيد ذلك ما قاله ابن مالك: (وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب، وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو: غفر الله لزيد، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين، وعزمت عليها إلا فعلت، ولما فعلت. ومن كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه)[٢١]

وزاد السيوطي بقوله: (إنما يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على كل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها، وأنه يدل على الحدث بالصيغة، واختلافها من كونه واقعا، أو غير واقع، وينجر مع ذلك الزمان، فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط، وعكسه أنه يدل على وأورد الزرقاني في مسألة صداق المرأة وشروطه فيما لو جعله ثلاثين ديناراً وقال: عشرة نقداً وعشرة الى أجل معلوم، وسكتا عن عشرة، سقطت هذه العشرة و(نقدها) بصيغة الماضي، وجعله من الماضي المطلق، ورأى أن هناك خلافاً بين الفقهاء بجعل هذه الكلمة فعلا ماضيا أو مصدراً، ثم قال: (واحتمل أن يكون فعلاً ومصدراً، ولا قرينة تعين أحدهما، وضبط المصنف بالماضي قال: والظاهر أن كونه اسما صحيح أيضًا إذ هو مصدر مضاف لمفعوله فيدل على وقوع النقد كقوله ضرب هند عشرون...)[٢٢]

وذكر الزرقاني في شرحه الفعل الماضي الذي يدل على الطلب في قول صاحب المتن (أو قال لا أضمن إلّا وجهه وطلبه)، أنَّه: (ينبغي أن يقرأ بصيغة الماضي ليفيد وجوب الطلب سواء جهل موضعه أو علمه فيطلبه في البلد وما قرب منه اتفاقًا في الأول)[٢٣].

مسألة المساواة بين الماضي والمضارع: أشار الزرقاني في حديثه عن المساواة بين الماضي والمضارع، ورای أنه يمكن ان يقع ذلك في بعض الأساليب العربية، ولا سيّما عند الفقهاء، إذ تحدّث عن هذه المسالة في أثناء ذكره لحكم الولي والصداق فقال: (وجعل الولي والصيغة ركنين باعتبار انعدام الماهية بانعدامهما ويحتمل أنه عبر بركنه تغليبًا فيهما وفي الصداق وبدأ بالصيغة لقلة الكلام عليها وصدرها بباء التفسير أو التصوير فقال (ب أنكحتُ وزوجتُ) ومضارعهما كماضيهما)[٢٤].
وأشار صاحب التوضيح إلى مثل هذا بقوله: (لا فرق بين الماضي والمضارع)[٢٥].

وقد اعترضه اللقاني قائلًا: (فيه نظر لأن بينهما فرقًا اتفاقًا في العقود إذ لا تنعقد إلا بالماضي دون المضارع فلو أراد الانعقاد لقال تزوجتك، وهذا هو عرف الناس في التزامات الحطاب الأصل في المضارع الوعد وفي الماضي اللزوم) [٢٦].

والمسألة خلافية كما يبدو، لكنّ الزرقاني يرى صحت وقوع ذلك ففي قولهم: (إن مضى شهر فأنا أتزوجك) فالعقود إذا وقعت بصيغة المضارع لا يلزم بها حكم، وغايته أن يكون وعداً ولو كان عقداً منبرماً لقال: (فقد تزوجتك) ولا فرق هنا بين الماضي والمضارع؛ لأنهما واقعان في جواب الشرط والشرط وجوابه لا يكونان إلا مستقبلين في المعنى)[٢٧]. ومما يؤيد ما ذهب إليه الزرقاني ما قاله أبو الحسن من (أنه يؤخذ من قول المدونة (فأنا أتزوجك) أن لفظ المستقبل في النكاح كالماضي بخلاف البيع)[٢٨].

ومما ذكره أيضاً من المساواة بين الماضي والمضارع ما لو قال أحد (يميني كيمين فلان أو عليّ يمين فإنه يلزمه يمين الله إن لم يعلم ما حلف به فلان لغيبته أو موته وك (أحلف وأقسم وأشهد) لأفعلن كذا وماضي الثلاثة كمضارعها ...)[٢٩].

ويرى الزرقاني أنَّ دخول لم على الماضي بطريق التبع هو أحد الوجوه التي تساوى فيها الماضي مع المضارع، إذ يعلّق على قول صاحب المتن:(منعت إن لم يحلا أو إن لم يحل) فيقول: (وفي بعض النسخ أو حلَّ أحدهما وهي موافقة للأخرى يجعل حلَّ عطفًا على يحلا فهو في حيز النفي وفيه جواز دخول لم على الماضي بطريق التبع...)[٣٠].

المبحث الثاني: الفعل المضارع

عرّفه الزمخشري بقوله:(وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل، وله إذا كان مع غيره واحداً أو جماعة نفعل)[٣١].وقد

تبعه ابن الخشاب بهذا الرأي وقال أيضاً (وسمي مضارعاً لمشابهته الأسماء، والمضارعة في اللغة المشابهة)[٣٢].

وقد أورد الزرقاني مثالاً للفعل المضارع هو (يعز) وجعله من بابين ولكل واحد منهما معنى، إذ قال: (والعزيز من (عزَّ يعزّ) بفتح العين في المضارع وهو الذي لا يغلبه شيء، وقال ابن عباس الذي لا يوجد مثله أو من (عزّ يعز) بالكسر في المضارع إذا قلّ حتى لا يكاد يوجد غيره كما قال الفراء) [٣٣].

والفعل المضارع إذا اطلق بدون قيد فهو يدلّ على الحال أو الاستقبال، وليس أحدهما مختاراً على الآخر إلا بقرينة الحال أو الاستقبال، ومما ذكره الزرقاني من أنَّ الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال قول صاحب المتن (أملكُهُ أبدًا) فالفعل المضارع هنا يدل على الحال أو الاستقبال وليس هناك قرينة تدل على أحدهما، ثمّ قال:(لأنّ المضارع لمّا كان محتملاً للحال كالاستقبال ...)[٣٤] . ثمّ ضرب لذلك مثلاً بقولهم: (كلّ مملوك أملكه أبداً أو في المستقبل حر)[٣٥] .

وفي مسألة الإحرام للحاج رأى الزرقاني أنَّ كلمة (محرم) يجوز أن يأتي بصيغة اسم الفاعل أو الفعل المضارع (أحرم)، ومما هو معلوم أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله إذا وافقه بالحركات والسكنات، وهو هنا موافق له، وهو قوله:(من نذر الاحرام أو حلف به فحنث فإن صرّح أو نوى فوراً أو تراخياً عمل عليه ... وعجّل الاحرام بحج أو عمرة وسواء في ذلك قوله (أنا محرم) بصيغة اسم الفاعل أو (أحرم) بصيغة المضارع إن قيد لفظاً او نية ...)[٣٦] .

ثمّ يرى الزرقاني أن لا فرق بين الفعل المضارع والامر في باب النكاح خلافاً لباب البيع ولزم النكاح بذكر الصيغة إذ يقول: (يفيد أن الآتي بصيغة المضارع في النكاح كالآتي بصيغة الأمر في لزوم النكاح وإن لم يرض وما ذكره من أن هزل النكاح جد هو المعتمد...)[٣٧].

وكذا ذكر الفعل (اشترى) وعلّق عليه في عبارة الماتن، إذ جاء مرة بصيغة الأمر ومرة بصيغة المضارع، ورأى أن لا تنافي بينهما، إذ قال: (وبخلاف اشترها لي باثني عشر لأجل وأشتريها بعشرة نقدًا فممنوع للسلف من الآمر بزيادة، ولا تنافي بين قوله (اشترها) وبين (أشتريها) المضارع لاحتمال أن معنى لي لأجلي)[٣٨].

وممّا يرد مثل هذا عند بعض الفقهاء من أن صيغ الأفعال قد تأتي وتدلّ على معنى واحد ما ذكره صاحب مغني المحتاج من أن كلمة (بعني) قد تأتي للماضي والمضارع نحو: قال بعني فقال بعتك لو قال اشتريت هذا منك بكذا فقال بعتك انعقد إجماعا... فلو لم يأت بلفظ الأمر بأن أتى بلفظ الماضي أو المضارع كقوله: بعتني أو تبيعني فقال بعتك لم ينعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الأسنوي والمتجه أن يلحق بصيغة الأمر ما دل عليه كاسم الفاعل والمضارع المقرون بلام الأمر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين)[٣٩]

وقد علّق الزرقاني على الفعل المضارع (يضع) إذ جاء به صاحب المتن بقوله:(يضع عن مشتريه بقدره) قال الزرقاني:(حذف الواو مع أنها وقعت بين ياء وفتحة وهي لا تحذف حينئذ وإنما تحذف إذا وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الفتحة هنا عارضة إذ الأصل كسر عين المضارع في مثل هذا وإنما فتحت لوجود حرف الحلق)[٤٠] .

وقد فرق بين دلالة الفعل المضارع وفعل الامر، ورأى أنَّ دلالة المضارع أقوى من دلالة فعل الأمر، في باب البيع والشراء، إذ قال: (يلزمه الشراء إن استمر على الرضا به أو خالف ولم يحلف فإن حلف لم يلزمه فتساوي هذه المسألة مسألة التسوق الآتية بل الحلف فيها أولى من الآتية ؛ لأن دلالة المضارع في البيع أو الشراء أقوى من دلالة الأمر في هذه عليه)[٤١].

الفعل المضارع المنصوب:

واتفق الزرقاني مع النحاة فيما يتعلق بنواصب الفعل المضارع، أي الحرف الذي ينتصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين: ناصب بنفسه وغير ناصب بنفسه، فالناصب بنفسه: أن ولن وإذن وكي في أحد قسميها، حتى وكي الجارة ولام الجحود والواو والفاء في الأجوبة الثمانية وأو بمعنى إلا أن [٤٢] .

وتحدث الزرقاني عن الفاء الناصبة للفعل المضارع فضرب لذلك مثالاً وهو قوله: (فيفعل شامل) بجعل الفاء سببية والرفع بجعلها استئنافية فيرفع الفعل بعدها)[٤٣]. وأضاف على ذلك بقوله: (وذكروا في حديث ينزل ربنا في قوله هل من مستغفر فأغفر له ونحوه أنه يجوز فيما بعد الفاء الرفع والنصب)[٤٤].

وقد نبّه الزرقاني على مسألة نصب الفعل المضارع إذا سبق بطلب، ورأى أن النحويين عندما يذكرون هذه المواضع يرون انّض المتكلم بما بعد الفاء هو المتكلم بما قبلها، في حين المحكي في مسائل الفقهاء عن اثنين بائع ومشتر[٤٥] .

وقد ذكر من نواصب الفعل المضارع واو المعية، وجاء لها بمثال أورده في شرحه، إذ قال: (مسح أعلاه وأسفله) فالواو بمعنى مع وهي واو المعية أي: ندب أن يجمع بينهما كما في الجلاب والتلقين والمعونة[٤٦] .

الفعل المضارع المجزوم:

والجوازم قسمان: جازم فعل واحد وجازم فعلين.

فالجازم لفعل واحد: لم ولما ولام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء، فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وتنفرد لما بالاستغراق في الزمان والوقف عليها دون لم.

والجازم لفعلين قسمان: حرف واسم يتضمن معنى ذلك الحرف، فالحرف إن وحدها، والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف: من وما ومهما وأي وكيف، وقلما يجازى بكيف. (٤٧)

وقد تطرق الزرقاني إلى بعض مسائل الجزم وتحدّث عنها ومن أهم المواضع التي أوردها: الحرف (لم) عند قوله في أركان الطلاق: (ولم يؤجل) بأجل معين، (ولم يقدم) زيد منع منها، إن أثبت لم يمنع منها، وفي بعض النسخ كأن (لم أقدم) بالهمزة للمتكلم وهو أولى من نسخة يقدم ...)(٤٨) . وقد تكرر هذا الحرف عنده كثيراً، والحقيقة أنه كان يذكر ما يتعلق بهذا الحرف من معان عند التركيب فمثلا في قوله السابق (ولم يقدم) ذهب الى أن الفاعل هو الحالف وقد حكاه بصيغة الغيبة، وكذا علّق على الفعل المضارع المجزوم بلم وهو قوله: (كأن لم أحج) فقال: (لم أحج أو لم أسافر أو لم أفعل كذا وليس وقت سفر فيه ولا وقت سفر لغير الحج ولا يمكن فعله لما حلف عليه لعدم تمكنه وقت الحلف تأويلان ...)(٤٩).

ومما ذكره من أحرف الجزم (لام الأمر) في باب في القضاء، إذ رأى أن على الخليفة إذا شكى أحد الرعية إليه فيجب عزله أي القاضي وقال: (فليعزله أي بصيغة مضارع فيه لام الأمر، فيفيد الوجوب، فإن لم يجد منه بدلاً كشف عنه ...)(٥٠) . ومما أورده من الجوازم (لا) الناهية الجازمة وقد جاءت في باب الجهاد عند حديثه عن قصة سيدنا عمر بن الخطاب مع الشيخ الذي يشرب الخمر، وقد استنبط الزرقاني من هذه الواقعة أن حرمة الإقدام على ذلك لا تمنع وجوب النهي عنه، فقال: (وقع لعمر بن الخطاب وهو يطوف ليلة بالمدينة في عسسه الذي اخترعه رضي الله عنه من أنه نظر من خلال باب شيخًا يشرب خمرًا فصعد على جدار البيت ونزل على الرجل فقال يا أمير المؤمنين أنا عصيت الله واحدة وأنت ثلاثًا قال الله تعالى: {وَلَا تَجَسَّسُوا} [الحجرات: ١٢] وانت قد تجسست عليّ، وقال تعالى (وأتوا البيوت من أبوابها) (البقرة: ١٨٩) وانت أتيت من الجدار، وقال

تعالى: . لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا) (النور: ٢٧) أي: تستأذنوا وانت لم تستأذن فعفا عنه عمر ...)[٥١] .

المبحث الثالث فعل الامر:

الفعل عند جمهور البصريين ثلاثة أقسام، وقسمان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط (الأمر) بناء على أنه مقتطع من (المضارع) فهو عندهم معرب بلام مقدرة[٥٢] .

وقد عرّفه الزمخشري بقوله: (وهو على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة، فتقول في تضع ضع)[٥٣]، وقد وافق الزرقاني ما ذهب إليه البصريون، فمن خلال شرحه تبين أنه يقسم الفعل على ثلاثة أقسام كما هو الحال عندهم .

علامته:

وأما فعل الأمر فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع كقولك في: صَلِّ فتصير صَلِّي، وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز ما يدل على الأمر وهو فعل كـ"أدرك" مما يدل على الأمر، وليس فعلًا كـ (دَرَاكِ)[٥٤].

قال ابن مالك:

وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى[٥٥] .

وشرح صاحب الدرة هذا الشطر فقال: (هذا النوع الثالث وهو فعل الأمر، انجلى بها أي: بالياء، الضمير هنا يعود على الياء، (الْيَاءُ مِنْ خَافِي) هذه تسمى ياء الفاعل، ياء الفاعل تدل على أن الكلمة فعلٌ، وأنه فعل أمر، ولكن يشترط أن يكون دالاً على الطلب، لا بد أن يكون دالاً على الطلب مع وجوب ياء الفاعل، {فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي} [مريم: ٢٦] {فَكُلِي} نقول: هذا فعل أمر. لِمَ؟ لكونه دالاً

على الطلب مع قبول الياء الفاعل، دل على الطلب كل ثم دخلت عليه الياء الفاعل فهو فعل أمر، (وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى) (انْجَلَى) يعني: انكشف الأمر الفعل الأمر عن أخويه المضارع والماضي بدخول الياء لكن لا بد من زيادة دلالته على الطلب وصيغته)[٥٦]

إعرابه:

قال ابن الانباري: (ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة –نحو افعل– معربٌ مجزومٌ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: "افْعَلْ" لِتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل" وعلى ذلك قوله تعالى: "فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ" [يونس: ٥٨] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرَّاء، ... وقد جاء في الحديث "ولتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ" أي زُرَّهُ، وجاء عنه – صلوات الله– عليه أنه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافّكم" أي خذوا، وقال –صلوات الله عليه– مرة أخرى "لِتَقُومُوا إلى مَصَافِّكم" أي قوموا، وقال الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يابْنَ خير قريش فَتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمِينَا)[٥٧] .

وعندما تحدث الزرقاني عن فعل الأمر لم يتطرق عن المعهود في فعل الأمر، بل ذهب إلى ما قاله بعض الأصوليين من تفرقتهم في أن الأمر لفظي يحتمله ويحتمل غيره، فهو يقول:(الأمر اللفظي ليس هو النهي اللفظي قطعاً ولا يتضمنه على الأصح ؛ لأن الأمر اقتضاء فعل غير كف أو اقتضاء كف لكن بلفظ كف والنهي اقتضاء الكف عن فعل بغير لفظ كف...)[٥٨].

فالجمهور على أن مدلول صيغة الأمر هو طلب حصول الفعل مطلقًا عن قيد الفورية؟ أو التراخي، فالمأمور يكون ممتثلًا للآمر بالإتيان بالفعل المأمور به سواء أتى به فورًا، أو بعد مهلة، ولا يتعين أحدهما إلا بقرينة، وهذا هو الراجح.

وقال السكاكي: إن مدلول الأمر، طلب حصول الفعل فور النطق بالصيغة، إذ مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوبًا [٥٩].

وقد ذهب الزرقاني إلى أن الامر للتراخي في مسألة ولوغ الكلب في الإناء في باب إزالة النجاسة وقد علّق على رأي صاحب المتن في قوله: (عند قصد الاستعمال) إذ قال: (المراد عند اتصال قصد الاستعمال بالاستعمال لا عند قصد الاستعمال وإن لم يتصل بالاستعمال كما يتبادر من كلامه ولا عند قصد الاستعمال وقصد اتصال الغسل بالاستعمال حيث لم يتصل

الغسل بالاستعمال ولا فورًا عند الولوغ ولو لم يرد استعماله خلافًا لبعضهم بناء على أن الأمر للتراخي ولو استعمل فكل ذلك لا يخرج به عن عهدة الطلب على المعتمد ويكفي الغسل)[٦٠].

دخول همزة الوصل على فعل الأمر:

فأما دخول هذه الهمزة في نحو (اضرب واقتل) وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن، فإنما وجب؛ لأن حرف المضارعة حُذف لئلا يلتبس الأمر بالخبر، فلما حذف الحرف لم يجز الابتداء بالساكن، فجيء بالهمزة فقالوا:(اقتل واستخرج وانطلق، ونحو ذلك) [٦١]

قال الشاطبي: (والزيادة والحذف فكما زيدت ألف الوصل في الفعل لما لحقه من الإعلال كذلك فعلوا في مصادرها ثم قال أَمْرُ الثُّلَاثِيْ يعني أن فعل الأمر من الفعل الثلاثي الحروف حكمه أيضا أن الهمزة التي في أوله همزة وصل لا همزة قطع نحو:اخشَ يا زيد وامضِ لحاجتك وانفُذْ لما قصدته وهذه ثلاثة أمثلة لثلاثة الأفعال التي هي من يَفْعَل ويَفْعِل ويَفْعُل قصد بها التنويع وأمر آخر وهو كون الفاء ساكنة فيها فهو السبب في لحاق الهمزة تحرزا من كونها متحركة نحو خَفْ ودِنْ ودُمْ فإنَّ الفاءَ هنا قد تحركت بحركة العين المنقولة إليها فلم يُحتَج إلى همزة الوصل)[٦٢].

ذهب الزرقاني إلى أن الفعل (لحق) عند تحويله إلى فعل أمر فهمزته همزة وصل فتقول فيه الحق، ورأى أن ما قاله صاحب المتن من قوله: (والحقي بأهلك) هو من هذا النوع فقال: (ثلاثي بهمزة الوصل وفتح الحاء؛ لأنه أمر الفعل الثلاثي من لحق كفرح، وأجاز القسطلاني كونه رباعيًّا بقطع الهمزة وكسر الحاء من ألحِق بمعنى لحق على لغة)[٦٣]

الخاتمة:

الحمد لله الّذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يبق أمامي ألا ان أستعرض النتائج التي توصلت إليها وهي:

١. انَّ الفعل في اللغة العربية يعدّ من أهم مواردها ومكوناتها، وان ما اصطلح عليه العلماء من لغويين ونحاة قد اجتمع على انه " شيء حاصل او حدث معين مربوط بزمن".

٢. الفعل الماضي انه نزل على زمن مضى وانقضى، والمضارع يدل على الاستمرارية والديمومة للأحداث من القديم الى يومنا، والامر والمستقبل قد دل على ما لم يحصل او دوام ما حصل.

٣. توسع الزرقاني في شرح المسائل في الافعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر.

٤. عند ذكره للفعل رأى ان تقسيمه بحسب استعماله الى ماضي منقطع والى ماضي يدل على الاستقبال من خلال أدوات تسبقه، فهذا تقسيم للفعل الماضي لم يذكره كثير من النحويين.

٥. توصل البحث الى عدم الفرق بين الفعل المضارع والامر في باب النكاح.

٦. توصل البحث الى أن الزرقاني قد ربط بعض مسائل الفعل الامر بما جاء به الأصوليون من أن الامر بالشيء أمر يذلك الشيء وضرب مثالاً لذلك بالصبي إذا أمره الشارع فهل الامر له أم لوليه.

فإن وفقت، فذلك غاية المراد الذي أسعى إليه، وإلا فحسبي أني اجتهدت في ذلك ولكل مجتهد نصيب. وما توفيقي إلا بالله. والله الموفق والمستعان.

الهوامش :

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢. الاقتراح في علم أصول النحو: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف: المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٤. شرح التسهيل لابن مالك: المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)

٥. شرح الدرة اليتيمة: المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، المصدر: الشاملة الذهبية، [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ١١ درسا]

٦. شرح الزرقاني على مختصر خليل: ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري (المتوفى: ١٠٩٩هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته:

عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

٧. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٨. شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ) المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٩. الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٠. العين: للخليل بن أحمد

١١. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٢. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

١٣. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

١٤. المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

١٥. مغني المحتاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م

١٦. المفصل في صنعة الاعراب: المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

١٧. المفصل في علم العربية: محمود بن عمر بن محمد بن احمد الزمخشري، المحقق: فخر صالح قدارة، سنة النشر ١٤٢٥-٢٠٠٤

١٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٩. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٠. المقدمة الجزولية في النحو: المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي

٢١. المنصف لابن جني: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م

٢٢. النحو الوافي: المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

---

(١) الأصول في النحو: ٣٧/١

(٢) الكتاب: ١٢/١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٥٠/١

(٤) المفصل في علم العربية: ٢٤٤

(٥) شرح الزرقاني على مختصر خليل: ٢٠٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ٤٣١/١.

(٧) العين، ٣١٩/١

(٨) مقاييس اللغة، ٣٥٥/٤

(٩) لسان العرب، ٣١٨/٦

(١٠) النحو الوافي، ٤٨/١

(١١) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل، ٣١٧/١

(١٢) ينظر: اللمع في العربية، ٢٣/١

(١٣) النحو الوافي، ٤٨/١

(١٤) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل، ٣١٧/١

(١٥) ينظر: اللمع في العربية، ٢٣/١

(١٦) شرح الزرقاني على مختصر خليل: ٢٦٧/٤

(١٧) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل:١٣٦/٤

(١٨) المصدر نفسه، ٣٢٨/٨

(١٩) المصدر نفسه، ٤٥٩/٤

(٢٠) ينظر هذا التقسيم في:إذا الفجائية في القران الكريم، دراسة التركيب والسياق: ١٠٨ – ١٠٩.

(٢١) الاقتراح في علم أصول النحو:٢٩/١_٣٠

(٢٢) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل، ٣٧/٤

(٢٣) المصدر نفسه:، ٦٩/٦

(٢٤) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل:، ٣٠٠/٣

(٢٥) الفتح الرباني:، ٣٠٠/٣ (بهامش شرح الزرقاني)، ويقصد في هذا الموضع الذي ذكره الشارح الزرقاني

(٢٦) المصدر نفسه: ٣ / ٣٠٠.

(٢٧) شرح الزرقاني على مختصر خليل: ٣ / ٣٠٠.

(٢٨) المصدر نفسه: ٣ / ٣٠٠.

(٢٩) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل: ٣ / ٩٠.

(٣٠) المصدر نفسه: ٥ / ٤١٦.

(٣١) المفصل في صنعة الاعراب، ٣٢١/١

(٣٢) المرتجل، ٢١/١

(٣٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل، ٨٨/٣

(٣٤) المصدر نفسه: ٨/ ٢٢٠.

(٣٥) المصدر نفسه: ٨/ ٢٢٠

(٣٦) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل: ٣ / ١٧٩.

(٣٧) المصدر نفسه: ٣ / ٣٠٣.

(٣٨) المصدر نفسه: ٥ / ١٩٧.

(٣٩) مغني المحتاج: ٢ / ٥

(٤٠) شرح الزرقاني على مختصر الخليل: ٥ / ٣٥٢.

(٤١) المصدر نفسه: ٥ / ٨- ٩

(٤٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو:١/٣٤_٣٥.

(٤٣) شرح الزرقاني على مختصر الخليل: ٥/ ٩.

(٤٤) المصدر نفسه:٥ /٩

(٤٥) المصدر نفسه:٥ /٩

(٤٦) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل، ٢٠٢/١

(٤٧) المقدمة الجزوليه في النحو:١/٤٠_٤٢

(٤٨) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل: ٤ / ٢٠٨

(٤٩) المصدر نفسه: ٤ / ٢٠٨.

(٥٠) شرح الزرقاني على مختصر خليل، ٢٣٩/٧

(٥١) المصدر نفسه: ١٩٢/٣.

(٥٢) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، ٩٧/١

(٥٣) المفصل في علم العربية: ٢٥٦.

(٥٤) النحو الوافي:١/٤٨.

(٥٥) شرح الكافية الشافية:١/١٧١

(٥٦) شرح الدرة اليتيمة: ١٨/١

(٥٧) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٧/٢

(٥٨) شرح الزرقاني على مختصر خليل: ٣/ ١٩٢.

(٥٩) ينظر هذه المسألة وما يتعلق بها: المنهاج الواضح للبلاغة: ٨٩/٢

(٦٠) شرح الزرقاني على مختصر الخليل: ١ / ٩٧- ٩٨.

(٦١) المنصف لابن جني، ٥٦/١

(٦٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، ٤٨٩/٨

(٦٣) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل: ٣ / ٢٨١.